من غير شرط تعيين ولا استواء وهو كذلك كما تقدم و جاز
حمل معروف الحرث من اضافة ما كان صفة اي الحرث
المعروف قدرا ووصفه بان يقول له اكريها لك بحرثها ثلاث
مرات وتزرعها بعد الرابعة اجر البقاء وتفعه في الارض و جاز
جعل التزبيل للارض المعروف قدرا كعشرة احمال حمل حمار
كزبل حمام لان الزبل انواع مختلفة المنافع ولان الارض تحسن
ضعيف الحرارة لتقويه كثرة الزبل وبعضها تشفع الحرارة
يضعفه كثرة الزبل اجرا الارض الزراعة وحده او مع تحمد راهم لبقل
نفعه اي المذكور من الحرث والتزبيل في الارض بعد مدة
الكراء ومعلوم معروف انه ادام يعرف فلا يجوز جعله كراء وان
وقع يفسخ اجر مثلها معمولة بما شرط عليه ان لزمه كراء مطلقا
والا لزمه في العام التالي لعام الزرع ما زاد من اجرها معمولة
بالشروط على اجرها بالعمل المعتاد ولا شك ان اجرها
معمولة بما شرط بما شرط فيه اقل منه معمولة بما اعتيد ومعنى
الا علاق سواء سلم زرعه الا بان فسد مما لا يسقط الكراء
ومعنى والا لزمه اذ انه ان لم يلزمه الكراء بان فسد لقار ونحوه
فان له ما زاد من اجرها معمولة بما شرط عليه على اجرها ان لو
عملت بالمعتاد في عملها وانما يكون في العام التالي للعام الذي
فسد فيه الزرع انظر بنت وصريح تقييده بالتزبيل ان
نقل بالتثقيل وهو ما في الشارح عن ابن يونس قال البناني
وفيه نظر والذي في الصحاح والقاموس انه من باب ضرب
وكذا في ابن القطاع زبل الارض زبلا اصلحها بالزبل وفي
المصباح زبل الرجل الارض زبولا من باب قعد وزبلا ايضا
اصلحها بالزبل ونحوه حتى تجود للزراعة اه و جاز كراء الارض
عنرسها مستاجرها شجرا وصلة كراء بعد تمام المدة

للكراء

للكراء الاول والحال انها مشغولة بالشجر وسواء كان الكراء الثاني
لمكتريها الاول صاحب الشجر او لغيره فاما ان كان المكتري
الثاني المكتري الاول بقلع شجره وتسوية الارض اثم نقضت
قال في المدونة وان اكتريت ارضا سنين مسماة فغرست فيها
شجرا وانقضت المدة وفيها شجرك فلا باس ان تكريها منه
ربها سنين مستقبلة لا يجوز كراء الارض بعد مدة كراء الاول
لغير مكتريها الاول الا ان زرعها اي الارض مكتريها الاول
وانقضت مدة وزرعه اخضر وحينئذ فعلى المكتري الاول
الكراء للمدة الزايدة على المدة التي لها ابتداء حتى
يطيب زرعه لان الزرع الذي انقضت مدة الاجارة له
لا يجوز لرب الارض قلعه بخلاف الشجر وسواء كان الزارع
يعلم انه يتم في مدة الاجارة اولا وتقيد بعضهم له بالاول
ضعيف فيما اعتمد مسئلة الشجر قال ابن القاسم ولو كان
موضع الشجر زرع اخضر لم يكن لرب الارض ان يكريها ما
دام زرع هذا فيها لان الزرع اذا انقضت مدة الاجارة
لم يكن لرب الارض قلعه واعماله كراء ارضه ولما ان يقلع الشجر
فاقترقا الا ان يكريها الى تمام الزرع فلا باس بذلك اه ابن
يونس وانما جاز كراؤها عند ابن القاسم لان لرب الارض
جبر الغارس على قلع غرسه وكذا المكتري ان كان الشجر كله
لمكتريه منزلة رب الارض والغارس لا يستطيع مخالفته
فكانه دخل على ان يقلع الغارس غرسه فقد دخل على امر معروف
فله الم يجز الا ان يكريها الا ان بعد تمام زرعه فلا باس به اذ
هو امر معروف وحمل ابو الحسن قولها الا ان يكريها الى تمام
الزرع فلا باس بذلك اي بعد الزرع وان اي بمعنى بعد
وهو الظاهر اذ لا معنى لابقائها على ظاهرها لانه يلزمه